المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات
Arab Center for Research & Policy Studies

تقييم حالة

خلفيات الحملة على الفساد في السعودية ومستقبلها

وحدة الدراسات السياسية | ديسمبر 2017

خلفيات الحملة على الفساد في السعودية ومستقبلها

سلسلة: تقييم حالة

وحدة الدراسات السياسية | ديسمبر 2017

جميع الحقوق محفوظة للمركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات © 2017

المركز العربيّ للأبحاث ودراسة السّياسات مؤسّسة بحثيّة عربيّة للعلوم الاجتماعيّة والعلوم الاجتماعيّة التطبيقيّة والتّاريخ الإقليميّ والقضايا الجيوستراتيجية. وإضافة إلى كونه مركز أبحاثٍ فهو يولي اهتمامًا لدراسة السّياسات ونقدها وتقديم البدائل، سواء كانت سياسات عربيّة أو سياسات دوليّة تجاه المنطقة العربيّة، وسواء كانت سياسات حكوميّة، أو سياسات مؤسّسات وأحزاب وهيئات.

يعالج المركز قضايا المجتمعات والدول العربيّة بأدوات العلوم الاجتماعيّة والاقتصاديّة والتاريخيّة، وبمقاربات ومنهجيّات تكامليّة عابرة للتّخصصات. وينطلق من افتراض وجود أمن قوميّ وإنسانيّ عربيّ، ومن وجود سماتٍ ومصالح مشتركة، وإمكانيّة تطوير اقتصاد عربيّ، ويعمل على صوغ هذه الخطط وتحقيقها، كما يطرحها كبرامجَ وخططٍ من خلال عمله البحثيّ ومجمل إنتاجه.

المركز العربيّ للأبحاث ودراسة السّياسات
شارع الطرفة، منطقة 70
وادي البنات
ص. ب: 10277
الظعاين، قطر
هاتف: 44199777 974+
www.dohainstitute.org

المحتويات

مقدمة	1
الحملة والغرض منها	1
ردود الفعل على الحملة	5
مستقبل الحملة	7

مقدمة

شهدت المملكة العربية السعودية في الآونة الأخيرة تطورات مهمة؛ إذ تزامن إعلان وكالة الأنباء السعودية الرسمية أمرًا ملكيًا أصدره الملك سلمان بن عبد العزيز بإنشاء لجنة عليا لمكافحة الفساد، يرأسها ولي العهد الأمير محمد بن سلمان، مع إيقاف 11 أميرًا، إضافةً إلى وزراء، ورجال أعمال ذوي ثقل معتبر في المملكة. وقد مثّل هذا الحدث مفاجأةً كبيرةً داخل السعودية وفي الساحة الدولية. وانقسمت الآراء بين مؤيدٍ تلك الخطوات وناقدٍ لها. ولعل البارز في النقاش حول الموضوع أن الأصوات المؤيدة خارج السعودية شابَها حذرٌ من ردود الفعل على تلك الخطوات. وأثارت الخطوة أيضًا علامات استفهام حول الغرض منها وتأثيرها في الوضعين السياسي والاقتصادي في السعودية. وتحاول هذه الورقة الإجابة عن ثلاثة أسئلة متعلقة بهذه الخطوات؛ أولًا، ما دوافع الحملة والغرض منها في سياق المرحلة الانتقالية التي تمر بها السعودية؟ ثانيًا، ما ردود الفعل الداخلية والدولية على هذه الحملة؟ ثالثًا، إلى أين ستنتهي هذه الحملة؟

الحملة والغرض منها

يُلاحَظ أن الموقوفين ينقسمون عمومًا إلى ثلاث فئات؛ وهم أمراء، ووزراء سابقون وحاليون، ورجال أعمال. وبالطبع، يصعب في كثير من الأحيان الفصل بين رجل الأعمال والمناصب الأخرى؛ فلعديد من الأمراء والوزراء الموقوفين نشاطات مهمة في قطاع الأعمال. لكن المقصود برجال الأعمال في هذه الحالة هم المتفرغون للمهنة من دون أي مناصب أخرى. وترجع أهمية الحملة إلى عدة عوامل، وهي استهداف رموزٍ من العائلة المالكة على نحو واسع وعلني أول مرة في تاريخ الدولة السعودية، والنفوذ الاقتصادي والسياسي الذي يتسم به عديد من الموقوفين، وأخيرًا أن عديد الموقوفين متورطون في قضايا فساد فعلًا. ولعل أبرز ما أصاب المتابعين بالحيرة هو عدم اتساق خلفيات الموقوفين؛ فمن ناحية يمكن فهم تنحية الأمير متعب بن عبد الله؛ وهو وزير الحرس الوطني، أنها بمنزلة الخطوة الأخيرة نحو تحييد محمد بن سلمان كل الأجهزة العسكرية في الدولة، خاصة أن الأجهزة الأخرى (الجيش، ووزارة الداخلية، والشرطة) قد أصبحت تحت سيطرته، مع حصوله على منصب وزارة الدفاع عام 2015، وإعادة تشكيل وزارة الداخلية وتنحية الأمير محمد بن نايف. ويمكن فهم اعتقال وزير المالية السابق إبراهيم

العساف، ورئيس الديوان الملكي خالد التويجري، أيضًا، أنه في سياق عزل رموز عهد الملك الراحل عبد الله بن عبد العزيز. أما الاعتقالات التي شملت بعض رجال الأعمال البارزين في السعودية مثل صالح كامل، ووليد آل إبراهيم، والوليد بن طلال؛ فقد كانت مثيرةً للتساؤل، خاصة مع حاجة محمد بن سلمان إلى القطاع الخاص في تطوير رؤية المملكة 2030، ومع الدور المهم الذي أدّته قناتا "العربية" و"أم بي سي" في ترويج توجهاته الاقتصادية والسياسية ومخططاته. وقد كان مفاجئًا أيضًا اعتقال وزراء حاليين مثل عادل فقيه وزير الاقتصاد والتخطيط وعرّاب رؤية 2030 الاقتصادية، حتى مع توافر مؤشرات قوية على ضلوعه في قضايا فساد، بخاصة قضية سيول جدة الكارثية عام 2009[1].

يمكن التكهن بعدة أسباب محتملة لهذه الحملة؛ أولًا، إزالة كل العقبات أمام وصول ولي العهد محمد بن سلمان إلى السلطة. ثانيًا، تغيير طبيعة التحالف الاجتماعي وتحييد مراكز القوى السياسية والاقتصادية في النظام السعودي. وثالثًا، إرسال رسالة طمأنة إلى الفئات الشعبية في سياق تعثر الإصلاحات الاقتصادية ومراوحة عديد الملفات الخارجية مكانها.

بدايةً، لا يمكن اختزال الحملة في مسألة الاستحواذ على السلطة أو الوصول إليها فحسب؛ ففي الواقع استطاع محمد بن سلمان تحييد وزارة الدفاع بعد أن عيّنه الملك سلمان وزيرًا لها في 23 كانون الثاني/ يناير 2015، كما أن إلغاء مجلس الأمن الوطني السعودي واستبداله بمجلس الشؤون السياسية والأمنية السعودي برئاسة محمد بن سلمان في 29 كانون الثاني/ يناير 2015 تزامنًا مع تغييرات مهمة في الوزارات، أديا إلى تغيير محوري في التركيبة المؤسسية للسلطة السعودية. وتعود أهمية التغيير إلى أن مجلس الأمن الوطني السعودي كان مكوّنًا من ثمانية أعضاء، يرأس خمسة منهم الوزارات السيادية والعسكرية الأساسية، وهي وزارة الداخلية، ووزارة الدفاع، ووزارة الحرس الوطني، والاستخبارات العامة، ووزارة الخارجية، وكلهم أعضاء من العائلة المالكة، إذ روعي في المجلس التوازن التقليدي بين فروع العائلة المالكة المختلفة. لكن تأسيس مجلس الشؤون

[1] Lawrence Wright, "The Kingdom of Silence," *The New Yorker*, 5/1/2004, accessed on 14/11/2017, at: https://goo.gl/5c9Z6d; Jamal Khashoggi, "Saudi Arabia's crown prince is acting like Putin," *The Washington Post*, 5/11/2017, accessed on 14/11/2017, at: https://goo.gl/4n3EW9

السياسية والأمنية السعودي ووضعه تحت رئاسة محمد بن سلمان الذي لم يكن إلا وزيرًا للدفاع آنذاك غيّرا التركيبة المؤسسية للسلطة؛ ذلك أن هذا المجلس الجديد شمل جميع الوزارات الخارجة عن النطاق الاقتصادي[2]، باستثناء وزارة المالية، وهو ما عنى فعلًا وقوع تلك الوزارات تحت سلطة محمد بن سلمان. وفتحت، أيضًا، سلسلة من الأوامر الملكية المجال أمام إضعاف وزارة الداخلية برئاسة ولي العهد السابق الأمير محمد بن نايف بعد تغيير اسم هيئة التحقيق والادعاء العام المرتبطة بوزارة الداخلية، إلى النيابة العامة، وتسمية رئيسها النائبَ العام وربطه بالملك مباشرة، إضافةً إلى إنشاء رئاسة أمن الدولة. وانتهت المسألة إلى تنحية محمد بن نايف؛ ولي العهد، من منصبه في 21 حزيران/ يونيو 2017.

لم تقابَل أي من هذه الخطوات بأي معارضة علنية تذكر من العائلة المالكة إلى الآن. لذا يمكن فهم تنحية الأمير متعب بن عبد الله من منصبه باعتبارها مسألة تحصيل حاصل؛ إذ إن الوصول إلى الحكم قد أصبح مسألةً شبه محسومة مع وصول محمد بن سلمان إلى منصب ولي العهد، وتغيير البنية المؤسسية للدولة بطريقة أدت إلى نزع استقلال كل الوزارات السيادية ووضعها تحت سيطرة الملك سلمان وابنه. وتمثّل هذه التعديلات المؤسسية نهاية التوازن بين ما سمّاه الباحث ستيفان هيرتوغ الإقطاعات البيروقراطية الوراثية في الوزارات السعودية؛ إذ كانت الوزارات السيادية تخضع لنفوذ شبه مستقل لكل فرعٍ من العائلة المالكة في السعودية[3].

أما بالنسبة إلى الاحتمال الثاني، وهو تغيير طبيعة التحالف الاجتماعي وتحييد مراكز القوى السياسية والاقتصادية في النظام السعودي، فيَشي تنوع خلفية الموقوفين بأن الترتيبات القديمة للحكم وتقاسم السلطة قد يتم تغييرها. فمن الناحية المؤسسية تم إلغاء استقلالية عددٍ من الوزارات السيادية بأساليب مختلفة، وأصبحت تابعةً تبعيةً شبه تامة للملك وولي العهد، ويضاف إلى ذلك مسألة مهمة تتعلق بالمكونات الاجتماعية التي طالما مثّلت جزءًا مهمًا من تحالف النظام السعودي؛ إذ اعتمدت السعودية تاريخيًا في الحكم على تحالف اجتماعي واسع يتكون من أعضاء

---

[2] أنشأ الملك سلمان أيضًا مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية السعودي في 29 كانون الثاني/ يناير 2015، وتقع في نطاقه الوزارات الاقتصادية الخارجة عن نطاق مجلس الشؤون السياسية والأمنية السعودي. ويشغل محمد بن سلمان أيضًا رئاسة هذا المجلس.

[3] Steffen Hertog, "Shaping the Saudi State: Human Agency's Shifting Role in Rentier-State Formation," *International Journal of Middle East Studies*, no. 39 (2007), pp. 539–563, accessed on 18/11/2017, at: https://goo.gl/ACN9f4

العائلة المالكة ونخبة رجال الدين والتجار الحجازيين والعوائل النجدية الحضرية المعروفة[4]. ويلاحظ في الاعتقالات ضد الفساد أنها شملت أعضاء مهمين ومحوريين في هذا التحالف، فضلًا عن تحييد المؤسسة الدينية على نحو أكبر، واعتقال عديد من رجال الدين المرتبطين بالسلطة تاريخيًا في أوقات سابقة من هذا العام (2017). ولا يمكن التكهن بمدى تفكيك هذا التحالف في الوقت الراهن؛ لأن نتائج الحملة لم تظهر بعد، كما أن مصائر بعض الموقوفين ما زالت غير واضحة. ولكن يمكن النظر إلى الحملة على أنها كسر لعرف تقليدي يكمن في عدم استهداف أعضاء العائلة الحاكمة، ولا حتى رجال الأعمال والعوائل المتحالفة مع النظام، بهذا الشكل العلني. ولعل السبب الآخر في عدم إمكانية الجزم بتفكيك التحالف التاريخي يكمن في أن المجلس الوزاري بشكله الحالي ما زال يحتوي على عديد من العوائل المتحالفة تاريخيًا مع السلطة السعودية، وإن لوحظ وصول عديد من التكنوقراطيين غير المرتبطين بتلك العوائل إلى مناصب وزارية، كما أن الوزارات السيادية تم توزيعها على نحو يختلف عن التركيبة التقليدية؛ فوزارة الخارجية يرأسها وزير من خارج العائلة المالكة[5] أول مرة في تاريخها، باستثناء الفترة التي كان فيها إبراهيم السويل وزيرًا للخارجية (1960–1961). أما وزارات الداخلية والحرس الوطني والاستخبارات العامة فكانت من نصيب الأمير عبد العزيز بن سعود بن نايف آل سعود (ابن أخ وزير الداخلية السابق محمد بن نايف)، وخالد بن عبد العزيز بن محمد بن عياف بن مقرن، وخالد بن علي بن عبد الله الحميدان، على التوالي. ويلاحظ أن التركيبة خليط من شخصيات من خارج العائلة المالكة والأمراء الشباب.

أما بالنسبة إلى الاحتمال الأخير، فمن الواضح وجود شبهات حقيقية للفساد في معظم حالات الموقوفين، تتعلق، على سبيل المثال، بكارثة الفيضانات في جدة عام 2009، وصفقة اليمامة، وتجاوزات في عقود شراء معدات للحرس الوطني. ويعني ذلك أن الحملة كانت مصممة لترك انطباع جيد في الداخل، خاصة بين شريحة الشباب التي تمثل غالبية الشعب السعودي. وتعتبر هذه الرسالة غاية في الأهمية نظرًا إلى كثرة الوعود التي أعطاها ولي العهد، وصعوبة المهمة المنوطة به، وهي جزء من التوجهات الشعبوية التي باتت إحدى أهم ركائز الحكم الحالي في السعودية. وقد يكون التعثر الداخلي وتأجيل عدة بنود من رؤية 2030، إضافةً إلى مراوحة معظم الملفات الخارجية للمملكة مكانها من الأسباب التي أدت إلى هذه الحملة.

---

[4] Alexei Mikhailovich Vassiliev, *The History of Saudi Arabia* (New York: New York University, 2000).

[5] عين عادل الجبير وزيرًا للخارجية في نيسان/ أبريل 2015 بأمر ملكي من الملك سلمان.

ردود الفعل على الحملة

من الناحية الرسمية، احتفت وسائل الإعلام السعودية كافة بتشكيل لجنة الفساد وبالخطوات التي صاحبتها، وبدا ذلك واضحًا في التغطية الإعلامية الإيجابية للحملة والصفحات الأولى للصحف التي وصفت القرارات بالتاريخية، كما ساندت هيئة كبار العلماء في السعودية الأمر الملكي بتشكيل لجنة الفساد وعدّته "أمرًا إصلاحيًا تاريخيًا"[6].

أما رد فعل الولايات المتحدة الأميركية الحليف الأبرز للسعودية فقد انقسمت إلى مساندٍ تمامًا متمثلًا بالرئيس الأميركي دونالد ترامب الذي أعلن عبر صفحته في تويتر عن ثقته التامة بالإجراءات التي اتخذها الملك سلمان وولي عهده، متهمًا الموقوفين "بحلب" البلد سنوات[7]، وردٍ حذرٍ لوزارة الخارجية الأميركية على لسان وزيرها ريكس تيلرسون الذي أكد أن الولايات المتحدة ستتابع في الأسابيع القادمة النتائج التي ستفضي إليها الاعتقالات الواسعة ضد الفساد في السعودية، لكنه يعتقد حتى الآن، بناءً على نقاشه مع وزير الخارجية عادل الجبير، أنها "محاولة جيدة لمكافحة الفساد". وفي السياق نفسه، حثّت المتحدثة باسم وزارة الخارجية الأميركية هيذر ناويرت السلطات السعودية على الالتزام بمحاكمات عادلة وشفافة للموقوفين[8].

وكثرت ردود الفعل في الإعلام والصحافة الغربيَين اللذَين تعاملا مع التطورات بحذر وقلق في أغلب الأحيان، مع بعض الاستثناءات التي صوّرت الحملة ضد الفساد واعتقالات المسؤولين على نحو إيجابي. ويلاحظ المراقب أن كثيرًا من التحليلات في الصحف الغربية الكبرى ركزت على تصوير الحملة على أنها استحواذ على السلطة أو توطيد وتركيز لها، وليست محاربة الفساد إلا حجة يُتذرّع بها إلى ذلك[9]. وعلى المنوال نفسه، شككت تقارير

---

[6] انظر، على سبيل المثال: الصفحة الأولى من جريدة عكاظ: "من أين لك هذا؟" "Remember Remember the 4th of November"، **عكاظ**، 2017/11/6، شوهد في 2017/11/14، في: https://goo.gl/QwDzRU

[7] انظر تغريدة ترامب في حسابه على تويتر بتاريخ 2017/11/6، شوهد في 2017/12/20، في: https://goo.gl/2DrwR4

[8] Laura Koran & Elise Labott, "Tillerson: Saudi arrests 'well-intended'," *CNN Politics*, 10/11/2017, accessed on 14/11/2017, at: https://goo.gl/ncjKDs; Jonathan Landay, "Tillerson speaks to Saudi counterpart about arrests in kingdom: State Department," *Reuters*, 10/11/2017, accessed on 14/11/2017, at: https://goo.gl/yjK2xi

[9] Thomas W. Lippman, "The end of Saudi-Style Stability," *New York Times*, 8/11/2017, accessed on 14/11/2017, at: https://goo.gl/561fPN; The Editorial Board, "Saudi Arabia's crown prince is getting reckless," *The Washington Post*, 6/11/2017, accessed on 14/11/2017, at: https://goo.gl/CrXD56; Robin

وتحليلات كثيرة في أن الحملة تستهدف الفساد، واصفةً إياها بالحملة الانتقائية؛ نظرًا إلى أن المعايير نفسها لم تطبّق على الملك وولي العهد نفسيهما، إضافةً إلى أن تعريف الفساد الذي استُخدم للقبض على عديد من الشخصيات المذكورة وهو التربح الخاص على حساب المصلحة العامة أو الميزانية العامة، يشمل فئة واسعة من رجال الأعمال والأمراء والمتنفذين[10]. وحضرت التحذيرات من إثارة قلق المستثمرين سواء في الداخل أو الخارج حضورًا قويًا؛ إذ رأى عديد من المصادر أن الطريقة التي أُوقف بها المتهمون بالفساد كانت عشوائية غاب عنها الاستناد إلى أحكام قضائية واضحة. وبيّن بعض الكتّاب التناقض الغريب بين استضافة مؤتمر "مبادرة مستقبل الاستثمار" في السعودية ومشروع مدينة المستقبل "نيوم" NEOM قبل أسبوعين من الحملة على الفساد، وفي الفندق نفسه الذي يتم فيه احتجاز الموقوفين بتهم الفساد حاليًا من جهة[11]، وحملة الاعتقالات من جهة أخرى. كما أشار بعضهم إلى خطورة استعداء القطاع الخاص الذي يعتبر لاعبًا محوريًا في رؤية 2030 وأهمية اتباع طرق أكثر قانونيةً في مكافحة الفساد[12]. وحاولت بعض التحليلات تقديم صورة أكثر توازنًا عن التطورات في السعودية موضحةً صعوبة إجراء أي إصلاحات اجتماعية واقتصادية في ظل وجود ما سمته الحرس القديم أو نظام تعدد

Wright, "The Saudi Royal Purge–with Trump's Consent," *The New Yorker*, 6/11/2017, accessed on 14/11/2017, at: https://goo.gl/gMSjxx

[10] Thomas L. Friedman, "Attention: Saudi Prince in a Hurry," *New York Times*, 7/11/2017, accessed on 14/11/2017, at: https://goo.gl/tiuvAK; Khashoggi; Nicholas Kulish & David D. Kirkpatrick, "In Saudi Arabia: Where Family and State Are One, Arrests May Be Selective," *The New York Times,* 10/11/2017, accessed on 14/11/2017, at: https://goo.gl/uZfu4d

[11] F. Gregory Gause, III, "On Political Upheaval in Saudi Arabia," in: The Arab Gulf States Institute in Washington, "Rising Stakes in Saudi Arabia's Transformation," 7/11/2017, accessed on 14/11/2017, at: https://goo.gl/Q8Nj8n; Kristian Coates Ulrichsen, "What the Hell Just Happened in Saudi Arabia," *Politico*, 6/11/2017, accessed on 14/11/2017, at: https://goo.gl/D7tPcA; Hala Al-Dosary, "Silencing Dissent in Saudi Arabia," *Sada*, Carnegie Endowment for International Peace, 7/11/2017, accessed on 14/11/2017, at: https://goo.gl/ur6HcS; Alex Damianou, "Power Brokers: Saudi Crown Prince clears a path to the throne," Global Risk Insights, 8/11/2017, accessed on 14/11/2017, at: https://goo.gl/PiLnGV

[12] Karen Young, "Alternative Means to Clean Up Corrupt Business Practice in Saudi Arabia," in: The Arab Gulf States Institute in Washington, "Rising Stakes in Saudi Arabia's Transformation," 7/11/2017, accessed on 14/11/2017, at: https://goo.gl/Q8Nj8n; Gause, III.

مراكز القوى في السعودية، وأن تركيز السلطة في يد واحدة يعني تسريع عملية اتخاذ القرار في وقت تواجه فيه السعودية تحديات عدة، لكنها عادت لتحذر من أن الجانب الآخر لتركيز السلطة يؤدي في كثير من الأحيان إلى غياب الحذر والتوافق، وحتى الرقابة على تصرفات ولي العهد الذي بات وحيدًا في السلطة إلى حد بعيد[13].

مستقبل الحملة

يصعب التكهن بمستقبل الحملة على الفساد، إذ إن محمد بن سلمان سيواجه صعوبات جمة في تحديد مصير الموقوفين؛ فإن كانت محاكمتهم ستتم بأسلوب عشوائي كما تم إيقافهم، فإن ذلك سيثير مخاوف المستثمرين المحليين والأجانب بشأن استقرار استثماراتهم التي قد تكون عرضةً لمثل هذه الحملات. ومن المبكر الحكم على أثر الحملة، على المديين الطويل والمتوسط، في المستثمرين. فعلى الرغم من انخفاض مؤشر الأسهم السعودي في الأيام الأولى التالية للحملة، فإن مؤشر السوق قد عاد إلى الارتفاع بعد المقابلة التي أجرتها جريدة **نيويورك تايمز** مع ولي العهد، والتي طمأن فيها المستثمرين مؤكدًا أن الحملة توشك أن تنتهي[14]. إذًا، لم تؤدّ الحملة، على المدى القصير، إلى تكثفٍ لحركة هروب رؤوس الأموال يمكن تتبعه بوضوح، وأكد مجلس الشؤون الاقتصادية في السعودية أيضًا أنه تم اتخاذ الإجراءات اللازمة لاستمرار عمل الشركات المملوكة كليًا أو جزئيًا للموقوفين بتهم الفساد[15]. وسيكون الشق القانوني من الحملة محوريًا على المديين المتوسط والطويل من ناحية استعادة ثقة

---

[13] Kristin Smith Diwan, "Media, Youth, and the New Saudi Arabia," The Arab Gulf Institute in Washington, 10/11/2017, accessed on 14/11/2017, at: https://goo.gl/JE5XDr; Jane Kinninmont, "Mohammed bin Salman's Shakeup Is More Than a Power Play," Chatham House, 6/11/2017, accessed on 14/11/2017, at: https://goo.gl/WSBfzw

[14] Thomas. L. Friedman, "Saudi Arabia's Arab Spring, At Last: The Crown Prince Has Big Plans for His Society," *New York Times*, 23/11/2017, accessed on 4/12/2017, at: https://goo.gl/etLnix; Reuters Staff, "MIDEAST STOCKS-State funds support Saudi as crackdown drags down neighbours," *Reuters*, 6/11/2017, accessed on 4/12/2017, at: https://goo.gl/rkDCjY; Reuters Staff, "MIDEAST STOCKS-Saudi rises after prince reassures on crackdown, Gulf mostly sluggish," *Reuters*, 26/11/2017, accessed on 4/12/2017, at: https://goo.gl/8DmbGJ

[15] عبد الرحمن المصباحي، "التزام السعودية بحماية شركات 'موقوفي الفساد' يدعم الاقتصاد الكلي"، **عكاظ**، 2017/11/9، شوهد في 2017/12/4، في: https://goo.gl/EdeZnC

المستثمرين، خاصةً إذا تمت محاكمة الموقوفين بناءً على أحكام قانونية واضحة ومحددة. لكن، في الواقع، يكتنف الغموض النسبي مآلات الحملة من ناحية المصير النهائي للموقوفين من جهة، ومدى اتباع الحملة إجراءات قانونية واضحة من جهة أخرى؛ فمع توارد الأنباء عن إطلاق سراح وزير الحرس الوطني المُقال الأمير متعب بن عبد الله، أكد بعض التقارير أن إطلاق سراح الأمير جاء نتيجة تسوية وصلت إلى أكثر من مليار دولار أميركي[16]. كما تحدثت تقارير عن صفقات مماثلة لإطلاق سراح الأمير الوليد بن طلال[17]. ولعل المثير في الأمر أن ولي العهد نفسه أكد أن 95 في المئة من الموقوفين وافقوا على تسويات تفضي إلى نقل بعض أموالهم إلى خزينة الدولة، بينما أثبت 1 في المئة منهم براءته، وفضل 4 في المئة منهم الاحتكام إلى القضاء[18]. أما من ناحية التأثير السياسي، فربما تُساعد تلك الإجراءات محمد بن سلمان في اتخاذ القرارات وتمرير خططه" الإصلاحية" على نحو أسرع ومن دون أي عقبات. لكن، إذا فشلت تلك الإصلاحات فإن السعودية سيحكمها نظام يغلب عليه الطابع الفردي من الناحية المؤسسية، ما يعني أن الشفافية والمحاسبة ستكونان منوطتين بحسن نية الحاكم، فضلًا عن مخاطر الحكم الفردي الأخرى التي لا يتسع المجال لذكرها[19].

وستكون الشهور القادمة مهمة لتوضيح طبيعة التحالفات الجديدة التي ستنشأ في النظام، خاصة مع تفكيك الصيغة القديمة للحكم إلى حدٍ بعيد.

---

[16] سامي عابودي، "مسؤول سعودي: إطلاق سراح الأمير متعب في إطار تسوية بمليار دولار"، **رويترز**، 2017/11/29، شوهد في 2017/12/4، في: https://goo.gl/EgSGA3

[17] "Saudi authorities offer freedom deals to princes and businessmen," *Financial Times*, 16/11/2017, accessed on 4/12/2017, at: https://goo.gl/HRsMrW

[18] Friedman, "Saudi Arabia's Arab Spring".

[19] Barbara Geddes, "What Do We Know About Democratization After Twenty Years?" *Annual Review of Political Science*, vol. 2, (June 1999), pp. 115-144, accessed on 14/11/2017, at: https://goo.gl/zJE5vF